قال الرافعي وبه قال بعض اصحابنا فيما رواه الاستاذ ابو منصور قال ورايت ابن الدبان نسبه
الى تخريج ابن سريج وحكى وجهين في انه هل يوخذ من باقي الورثة ضمين وعن مالك او بعض اصحابه
انه يوخذ بذكورة الخنثى وقال احمد يعرف اليه فتعرف نصيب الذكر ونعرف نصيب الانثى لما
انه اذا اشكل امره فيوقف ما يتردد فيه كالمفقود وقال قوم من البصريين يعدم ارثه مطلقا
تغليبا للوجه الحادث انه لا ذكر ولا انثى واحد عزوجل انما فرض الميراث للذكور والاناث ولم يفرض
لمن ليس بذكر ولا انثى ثم لو مات له قريب ولم يترك وارثا غيره كان هو احق بماله من الاجانب
قال فاذا مات ابوه ولم يخلف ولدا غيره دفع اليه ما للبنت وهو النصف اي لانه المتيقن
ووقف الباقي فان بان انه ذكر دفع اليه وان بان انه انثى دفع الى العصبة لظهور الحال
وان خلف خنثيين اعطى كل واحد منهما ثلاث الحال لجواز ان يكون احدهما ذكرا والاخر انثى اي وقف
الثلث الذي يتبين الحال قال فان كانوا ثلاثة اعطى كل واحد منهم خمس الحال لجواز ان يكون احدهم
انثى والاخران ذكرين وهذا واضح قال وان كانوا اربعة اعطى كل واحد سبع الحال اي
لاحتمال ان يكون احدهما انثى والثلثة ذكورا فيقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قال وان
خلف البنت ذكرا وخنثى اي ولدا ذكرا وولدا خنثى اعطى الذكر نصف الحال واعطى الخنثى ثلث الحال
اي لانه المتيقن ويوقف الباقي بينهما فان بان انه ذكر دفع اليه وان بان انه انثى دفع الى
الذكر قال وان كان معه ذكران اعطينا الذكرين ثلثي الحال والخنثى خمسه اي لاحتمال
ان يكون انثى ويوقف الباقي فالمسالة ان كان الخنثى ذكرا من ثلثة وان كان انثى من خمسة وهما
مذ بايناه فاضرب ثلثة في خمسة تكن خمسة عشر للذكرين الثلثان عشرة لكل واحد خمسة
والخنثى ثلثة ويوقف سهمان الى البيان قال وان كان معه اي مع الخنثى ذو فرض كاحد
الزوجين اعطيناه فرضه لانه لا يختلف بالذكر والانثى وان كان معه ابوا لام اعطينا الاب
السدس بالفرض والخنثى النصف ويوقف الثالث بينهما لما سبق كان حكم الخنثى بنفسه وحكمه
العصبة معه اما حكمه غيره من الورثة وهم اصحاب الفروض فله احوال ثلثة اما ان يختلف
ارثه بذكورة الخنثى وانوثته او لا يختلف قال والثاني اما ان يختلف مقدار فرضه او لا يزيد
عليه راجع وهو عدم ارثه على كل الحال كما لو ات مع ولد خنثى او ولدي ابن خنثى اذ التقسيم
للوارث ثم الذي لا يختلف مقدار فرضه فانه يعطى ذا الكد ولا اشكال وذا الكد زوج او
زوجة مع ولد او ولد ابن خنثى فان فرض الزوج الربع وفرض الزوجة الثمن على كل تقدير

وكالبنت

وكالبنت مع عم خنثى فان له النصف على كل تقدير واما من يختلف ارثه باختلاف الذكورة
والانوثة فلا يعطى شيا اصلا مثال ذا الكد ولد خنثى وبنت ابن فان بنت الابن على
تقدير الذكورة لا ترث وترث على تقدير الانوثة فيعطى الخنثى المعرف ويوقف الباقي والفرضيون
طرق في تصحيح مسايل الخنثى حذفت اختصارا للكتاب ولقلة الحاجة اليها اذ وجود خنثى نادر
فضلا عن تصحيح ما تحيل العادة وقوعه فمن رام تحريره الكد تعليه بالمطولات فرهذا القدر
العالم الموقوف بسبب الخنثى لا بد من التوقف فيه ما دام الخنثى باقيا على اشكاله فان مات قبل ذلك
انه لا بد من الاصطلاح عليه وحكى الموثوق عن ابي زيد انه يرد الى ورثة الميت اما ولو
اصطلح الدين وقف المال بينهم على ما تراضوا وتفاوت جاز فاذا لم الامام ولا بد ان يجري بينهم تواهب
والا يبقى المال على صورة التوقف وهذا التواهب لا يكون الا عن جهالة لكن يحتمل للضرورة
ولو اخرج بعضهم نفسه من البين ووهبه لبعضهم على جعل بالحال جاز ايضا كذا نقلوه الشيخان عن
الامام واقراه وبحل جواز الاصطلاح على التفاوت والتفاوت اذا لم يكن في الورثة محجور عليه
فان كان فقد ذكر الشيخان في نكاح المشركات فيما اذا اسلم الكافر على ثمان نسوة مثلا واسلمن
معه وماتت الزوج قبل الاختيار وفي الزوجات محجور عليه انه لا يجوز لوليها ان يصطلح على اقل
مما يريدها من ثمن الموقوف وقبل لا يصالح على اقل من الربع ولا بد من جريان ما قالاه في
مسئلتنا ايضا وقياسه لا يخفى ولو قال الخنثى في اثناء الامر انا رجل او قال انا امراة فقي الشرح
والروضة عن الامام من غير اعتراض انه قطع بقبول قوله ولا نظر الى التهمة فانه لا الملاع
عليه الا من جهته وحكى ابو الفرج السرخسي هذا عن نصه هنا قال ونص فيما اذا اخبر عليه واختلف
الجاني والخنثى ان الفول قول الجاني فمنهم من نقل وخرج ومنهم من فرق بانا عرفنا هناك
اصلا ثابتا وهو براءة ذمة الجاني فلا نزوحه بقوله وهنا خلافه قال الشيخان واذا قبلنا قوله
عملنا به عليه **باب ميراث المجوس** هذا هو الباب الثاني في الكتاب
الثاني وهو الجهل بجهة ارثه وانما اسنده الى المجوس لان ذا الكد لا يقع الا بينهم غالبا لانهم
يجوزون نكاح المحارم وربما سلموا بعد ذا الكد وترافعوا الينا وتدين في المسلمين نادرا
بغلط واشتباه قال اذا تزوج المجوسي بنته ثم مات وخلف البنا ورثنا هما بالبنوة
ولا نورث بالنكاح اي بالاصالة لبطلانه قال فان ولدت له بنته بنتا فهي بنته وبنت
بنته وهي اخت ام من ابيها فاذا هذه البنت ورثت اما بالامومة ولم ترث بالاخوة واذا ماتت الام

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)